الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المثقف ودوره في النظام السياسي

نزار قاسم محمد
باحث

المثقف هو من اكتسب معرفة صحيحة من خلال اطلاع شامل على الافكار الاساسية التي تقوم عليها العلوم والفنون والآداب، ومن خلال علم متخصص متعمق في وجه من وجوه الثقافة العامة، وهناك من يرى ان المثقف ليس من حصل على شهادة علمية، بل ما يميزه في اي مجتمع صفتان اساسيتان: الوعي الاجتماعي الذي يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة وتحليل هذه القضايا على مستوى نظري متماسك وكذلك الدور الاجتماعي الذي يمكن ان يلعبه في مجتمعه ونحن حين نتطرق الى المثقف ودوره في النظام السياسي، فإننا لا نقصد المثقف من حيث كونه مبدعا ومنتجا لمختلف القيم الفكرية والفنية والادبية فقط بل ان المقصود في السياق الذي نتحدث عنه بأنه جزء من النخبة الاجتماعية التي تهتم في ما وراء حرفتها بقضايا المصير العام، وبالتالي فهو اضافة الى وظيفته المهنية له وظيفة اجتماعية وهي وظيفة انتاج المجتمع نفسه من حيث آلية تختص بجمع وتوحيد الأجزاء والعناصر التي يتألف منها المجتمع ,وبث الروح الجمعية فيها وتحويلها بالتالي الى كيان حي قادر على الحركة والتنظيم والتنسيق والاصلاح. إن بناء هذه الآلية الاجتماعية هو وظيفة النخبة الاجتماعية، وهو ما تهتم به السياسة بشكل رئيسي والمثقفون هم احد المكونات الاساسية لهذه النخبة في كل النظم الاجتماعية وفي النظام الحديث بشكل خاص.

لذلك لا يمكن تصور عمل سياسي من دون وجود مثقفين منخرطين فيه يساهمون في بناء السلطة كطرف من اطراف النخبة الاجتماعية. ان الإضافة الاساسية التي تجعل من المثقفين طرفا في العمل السياسي تتجسد من خلال الدور التوسطي الذي يقومون به على مستويات وميادين متعددة، اهم هذه الميادين تلك المتعلقة بالربط بين النظرية التي تخضع لمنطق انتاج المعرفة والممارسة التي تخضع لمنطق علاقات القوة والصراع على المصالح والتي ترتبط احيانا بالأهواء والتنافس والتنازع. ان هذه الوساطة تشكل شرطاً لتكوين السياسة ذاتها كديناميكية خاصة ومتميزة تعمل على تجاوز المصالح الفئوية او الطبقية فمن خلال مساهمة المثقفين في انتاج الوعي الاجتماعي يتحقق تجاوز الافراد والتجمعات الصغيرة لمصالحها البحتة من أجل تحويلها الى قوى عامة قادرة على ان تضع مصالحها الجزئية في اطار اوسع والمجتمعات التي تعجز عن تحقيق ذلك لا يمكن ان تكون مجتمعات مدنية بالمعنى الحقيقي للكلمة.

لقد كان للمثقف دور واضح في النظام السياسي في الخمسينيات من خلال الدعوة الى الفكر القومي والمناداة بتحقيق الوحدة العربية ولم الشمل بعد التجزئة التي كرسها الاستعمار لكن في الستينيات انتقلت الديناميكية الاجتماعية في المراكز الرئيسية والمؤثرة في المنطقة العربية من فئة المثقفين الى فئة البيروقراطيين بسبب الاتجاه نحو اشتراكية الدولة وأمكن من خلال ذلك مصادرة الحريات والملكيات الواسعة بمبرر الحفاظ على مصالح الجماهير الكادحة التي لم تجن من منهج اشتراكية الدولة سوى المزيد من البؤس والقهر والدخول في صراعات داخلية وخارجية عبثية. وصعدت النخبة العسكرية على حساب النخبة المثقفة وكان ثمن هذا الصعود التهميش الدائم والعزل المنظم للمثقفين ومنعهم من لعب اي دور مستقل في الحياة السياسية واحيانا الاجتماعية. وبالتأكيد ان ما حصل لم يمنع من استمرار التنافس بصورة او اخرى بين البيروقراطيين الذين يستمدون قوتهم من السيطرة على أجهزة الدولة، وبين المثقفين الذين يعتمدون في نفوذهم على سيطرتهم على المعرفة وحاجة المجتمع بشكل عام الى هذه المعرفة ,وهذا هو الذي دفع البيروقراطيين الى الاستمرار في الضغط والسعي بشكل مستمر الى ابقاء النخبة المثقفة خارج دائرة اي نفوذ سياسي ويمكن القول إن النخبة المثقفة بعد هذه المواجهة قد تنازعتها ثلاثة مواقف رئيسية: الأول هو موقف الالتحاق بالسلطة من منظور خدمتها والعمل تحت اشرافها مع تفضيل بعضهم العمل خارج اوطانهم كخبراء يقدمون الخبرة من دون ان يكون لهم اي دور في انضاج القرار او المشاركة فيه، وقد سار قسم كبير من المثقفين في هذا الطريق لأنه الوحيد الذي يضمن الحد الادنى من الرفاه المادي، وربما الحماية الذاتية والثاني هو موقف المعارضة للنظام البيروقراطي وتحمل ما يجره ذلك من تهميش كامل او تنكيل احيانا، وان هذا الموقف يعبر بالدرجة الاولى عن التزام اخلاقي ومبدئي لهذه الفئة من المثقفين، اما الثالث فهو موقف الانكفاء على الذات وعلى العمل الثقافي والابداعي والبحث العلمي المجرد والسعي الى تحرير الثقافة من السياسة وتأكيد انفصالها عنها.

هل يعني هذا انتهاء دور المثقفين في الحياة السياسية ؟ مما لا شك فيه ان البيروقراطية قد نجحت منذ الستينيات في تحقيق استقرار نسبي دام عقودا عدة ,وذلك بالاستناد أساسا الى الاجهزة العسكرية والامنية، وما تزال السلطة، وربما سوف تبقى لوقت قادم، حكرا على بيروقراطية الدولة وأجهزتها لكن ليس هناك اي شك أيضا في انه على الرغم من هذا النجاح الذي حققته البيروقراطية في ادارة الشؤون العامة فقد بدأ النظام السياسي والاجتماعي يتعرض لهزات وتحديات كبيرة ,المصدر الاول لهذه الهزات ظاهرة الفساد لدى بعض النخب والمصدر الثاني هو تغير الظروف الدولية الذي كان انهيار الاتحاد السوفياتي التعبير الاكمل له فقد وضع هذا التغير اشارة استفهام امام مقدرة الاقتصادات الوطنية المتمحورة حول نفسها في الفوز بالمنافسة الدولية، واعاد الى دائرة النقاش فكرة التراجع عن مشروع اقتصاد الدولة وتبني استراتيجيات اقتصاد السوق. لقد أصبح الانخراط في اقتصاد السوق وتحرير التجارة وفتح المجال أمام الاستثمارات الاجنبية هو المخرج الوحيد لاقتصادات تعاني الاختناق الكامل وتئن تحت ضغط الديون صعبة السداد، وصار لابد لمعظم الدول العربية وغير العربية من الشروع في تطبيق برنامج التعديلات الهيكلية الذي صاغه صندوق النقد الدولي حتى تحصل على القروض الضرورية لاستيراد المواد الغذائية وتجنب اعلان افلاس الدولة وهذا كله سوف يقوض سلطة ونفوذ الجهاز الحكومي البيروقراطي في الدول الفقيرة خاصة. اما المصدر الثالث للاختلال فهو ان المشروع البيروقراطي من خلال قيادة الدولة للاقتصاد قد أخفق اخفاقا واضحا في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للشعوب لدرجة ان البيروقراطيين انفسهم فقدوا الايمان بمشروعهم التنموي، وسلموا بالانفتاح والاندماج في الدورة العالمية لرأس المال.

ان كل الاطراف تراهن على التغييرات القادمة من اجل ان تحسن دورها وتكتسب مواقع جديدة سياسية او اقتصادية، وعلى رأس هذه النخب اصحاب المصالح الاقتصادية ورجال الاعمال المنبثقون من عودة الحياة الى اقتصاد السوق والليبرالية ذات الطابع الدولي وسوف يدفع ذلك لا محالة الى الحاجة لخلق اوضاع تزيد من الطلب الاجتماعي على وجود قوة سياسية مستقلة وقادرة على تقديم رؤية اكثر شمولية واتزانا من تلك التي توجه نحو تحقيق المصالح الاقتصادية فقط. من هنا سوف يكون الطلب المتزايد على المثقفين والمراهنة عليهم في تحقيق الاصلاح او التحديث ومشاركتهم في تكوين النظام السياسي العام. ان نجاح المثقفين في استعادة دورهم في الحياة العامة والمشاركة في بناء السياسة الوطنية يتوقف على تحقيق شروط ثلاثة أساسية:

أولها: هو اعادة بناء دور المثقفين في الامور العامة ومساهمتهم في تحديد القيم الاجتماعية وتحولهم بالتالي الى مرجع من ضمن المراجع التي يستند اليها الرأي العام ويعتمدها في بلورة رؤيته للمسائل العامة.

ثانيا: إفساح المجال للمثقفين بالمساهمة في خلق نظام سياسي جديد يقوم على فكرة المواطنة والحقوق الشرعية ودولة القانون والاعتراف بدور الثقافة في تسيير وتطوير المجتمعات.

ثالثا: اعادة تفعيل دور المثقفين من خلال التغلب على الاحباط الذي يعيشه اغلبهم منذ فترة طويلة، وهذا يكمن في اعادة النظر برؤية المثقف لنفسه ودوره الفكري التفاعلي مع الهموم الحقيقية التي يعانيها مجتمعه، وان يصبح الرأي العام هو المحور الرئيسي ومركز استثماراته الثقافية والاجتماعية معا,

من خلال ما سبق يمكن للمثقفين ان يتحولوا الى عنصر من عناصر اعادة بناء القيادة الاجتماعية وفق المتطلبات التي تقتضيها عملية التغيير المرتقبة في العراق، وان يسهموا في انشاء قواعد عمل سياسي قائمة على أسس وطنية وليس على أسس شخصية أو فئوية.

العلاقات الدولية وتدويل النزاعات الطبقية

لطفي حاتم
كاتب

تحتل موضوعة الصراع الطبقي موقعاً محوريا في الفكر الاشتراكي بسبب مضامينها الفكرية ونتائجها السياسية/ الاجتماعية لذلك فلا غرابة إن كتب كثرة من المفكرين والباحثين الماركسيين المئات بل الألوف من البحوث والمقالات حول هذه الموضوعة وموقعها في علم الاجتماع الماركسي. الذي أغنى بدوره الفكر السياسي بعد أن مده بأداة أساسية من أدوات التحليل المرتبط بتحديد طبيعة المجتمعات الطبقية ونزاعاتها وآفاق تطورها اللاحق.

انطلاقاً من تلك الأهمية المنهجية ونتائجها الفكرية/ السياسية تواجه الباحث كثرة من الأسئلة لعل أبرزها هل ما زالت موضوعة الصراع الطبقي تتمتع بنفس الحيوية والفاعلية في الصراعات الاجتماعية؟ . وهل أنها ما زالت كما في السابق تشكل الأساس النظري في بناء التوجهات الفكرية والسياسية لهذا الحزب الاشتراكي أم ذاك؟ وإذا كان الجواب بالسلب أو الإيجاب ما هي التغيرات الفعلية التي حملتها الرأسمالية المعولمة لساحة النزاعات الاجتماعية؟

في ضوء تلك الإشكالات الفكرية والسياسية نحاول بحث الموضوع في مفاصل محددة أهمها: -

أولاً: . الصراع الطبقي ومنظومته الفكرية/ السياسية.

ثانياً:-وحدانية التطور الرأسمالي ومنتجاته السياسية/ الاجتماعية.

ثالثا:-النزاعات الاجتماعية وآفاق تطورها.

على أساس تلك الإشكالات الفكرية نحاول الاجتهاد حول محاورها الأساسية آملين إغناءها لاحقاً بدراسات تفصيلية تقترب من المضامين الفعلية لمضامين الصراع الطبقي وموقعه في كفاح الأحزاب الاشتراكية

أولاً: . الصراع الطبقي ومنظومته الفكرية/ السياسية.

يحتل مفهوم النزاع الطبقي موقعاً أساسياً في علم الاجتماع الماركسي فقد توصل ماركس من خلال دراساته التاريخية واستنتاجاته الفكرية التي استمدها من نتائج الثورات البرجوازية الأوربية ١٩٤٨ وكذلك كمونة باريس عام ١٨٧١ إلى بناء أسس منظومته الفكرية/ السياسية لطبيعة النظام السياسي الاشتراكي القادم معتمداً بذلك على تحليله لمضامين الصراع الطبقي في عصر الرأسمالية التي لخصها بالأفكار التالية: .

- إن وجود الطبقات لا يقترن إلا بمراحل من تطور الإنتاج.

-. إن النضال الطبقي يفضي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا.

- إن هذه الديكتاتورية نفسها ليست غير الانتقال إلى القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالي من الطبقات. (١)

على أساس تلك النتائج النظرية التي صاغها ماركس وتجربة الثورتين البرجوازيتين في روسيا وكذلك ثورة اكتو بر الاشتراكية ١٩١٧أعاد لنين تطوير الرؤى الماركسية متسلحاً بنتائج فكرية جديدة حول طبيعة المرحلة الإمبريالية وتناقضاتها الرئيسية وفق منهجية ماركسية تتخلص مضامينها بالموضوعات التالية: .

- إن الحامل الاجتماعي للثورة الاشتراكية هي الطبقة العاملة المتحالفة مع فقراء الريف.

- بهدف كسر جهاز الدولة البرجوازي لابد من الثورة الاجتماعية والاستيلاء على السلطة السياسية.

- إن استيلاء المنتجين على السلطة السياسية يقود إلى إنهاء الطبقات الاجتماعية وإشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- لغرض القيام بتلك المهام الثورية والانقلابية لابد من جهاز للسيطرة الطبقية وهذا الجهاز يتمثل بالحزب البروليتاري الثوري.

لقد تلازمت المنظومة الفكرية المشار إليها وأساليب كفاحية أخرى منها بناء الحزب على الروح الانقلابية وما يعنيه ذلك من اعتماد العنف الثوري لكسر آلة الدولة البرجوازية بهدف الاحتفاظ بالسلطة السياسية.

إن البناء الفكري الماركسي اللينيني لموضوعة الصراع الطبقي وتطوره اللاحق أملته وحشية الدولة الرأسمالية سواء تجسدت تلك الوحشية بسمتها الإرهابية مع قوى العمل في المحيط الوطني أو النزاعات التناحرية مع برجوازية الدول الأخرى لغرض الهيمنة الكونية، وما نتج عن ذلك من اشتداد حدة الصراعات الاجتماعية والطبقية .

إن انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وما نتج عنها من انقسام العالم إلى ازدواجية خيار التطور الاجتماعي أضفى على النزاعات الطبقية طابعاً وطنيا/ دولياً حيث شكل ظهور الاتحاد السوفيتي سنداً دولياً لكل النزاعات الاجتماعية الهادفة إلى تكريس خيار التحرر والتطور الاجتماعي . وبهذا المنحى فقد تجسد تدويل الصراعات الاجتماعية في حقبة المعسكرين في نهوض حركة التحرر الوطني التي تزاوجت فيها المطامح القومية مع التنمية الوطنية. بكلام آخر إن الصراع الطبقي المناهض للتنمية الرأسمالية والهيمنة الأجنبية تبدى في صيغة التناقض بين الشمال الاستعماري والجنوب الطامح إلى بناء دوله الوطنية بمساعدة سوفيتية.

خلاصة القول إن الصراعات الطبقية في مرحلتي المنافسة الرأسمالية والاحتكار قادت إلى نهوض الثورات التحررية المناهضة للهيمنة الأجنبية والهادفة إلى التنمية الوطنية بشعارات العدالة الاجتماعية.

لقد وصلت المرحلة المشار إليها إلى تخومها التاريخية بعد انتقال العالم إلى وحدانية خيار التطور الرأسمالي وبهذا المعنى فان الصراعات الطبقية الرامية إلى انتصار طبقة اجتماعية ضد طبقة اجتماعية أخرى لم تعد ذات مضامين واقعية.

بهدف التدليل على شرعية الموضوعة المشار إليها نحاول التقرب من إشكاليتها الفكرية بروح نقدية مستندين في ذلك إلى ما افرزه الطور الجديد من العولمة الرأسمالية.

ثانياً:-وحدانية التطور الرأسمالي ومنتجاته السياسية/ الاجتماعية.

افرز الطور الجديد من التطور الرأسمالي كثرة من الإشكالات الفكرية السياسية وبات على الباحث المتسلح بالمنهجية العلمية التقرب من تلك الإشكالات وفحص نتائجها وآثارها على تطور الحركة المناهضة للطور الجديد من العولمة الرأسمالية. بهذا المسار لابد لنا من تحديد بعض الوقائع الكبرى التي أفرزتها حركة التوسع الرأسمالي في طورها الراهن والتي أراها في: -

١:-ترابط العالم ووحدته المرتكزة على وحدانية أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي أنتج بما يمكن تسميته بالتشكيلة الرأسمالية العالمية بمراكزها المتقدمة منها والمتخلفة.

٢:-رغم بروز بعض النزاعات الوطنية بين المراكز الرأسمالية حول أسلوب معالجة هذه القضية أو تلك، إلا أن وحدة العالم نقلت الطبقة الرأسمالية من طور المنافسة إلى الوحدة الطبقية.

٣: . ترتكز الوحدة الطبقية المشار إليها على وحدة الاحتكارات الدولية التي تحاول توظيف الدول الرأسمالية والوطنية لصالح توجهاتها الاقتصادية.

٤: . أنتجت التطورات المذكورة آنفاً جملة من السلبيات على طبيعة الصراعات الطبقية وذلك انطلاقاً من جملة وقائع مرتبطة بالطور الجديد من التوسع الرأسمالي نحاول ملاحقتها بكثافة بالغة:-

أ:-ضعف الحامل الطبقي المناهض لوحدانية التطور الاجتماعي في المراكز الرأسمالية الناتج عن الهجوم الواسع التي تشنه قوى الرأسمال ضد المكاسب الاجتماعية. وبهذا المنحى نشير إلى أن النقابات العمالية في الدول الكبرى تعاني من الشلل في كفاحها المناهض لراس المال وذلك بسبب البطالة المتسارعة التي أنتجتها الثورة العلمية التكنولوجية وما رافقها من منافسة حادة على فرص العمل. بهذا السياق حققت الطبقة البرجوازية القائدة في المؤسسات الكبرى والمتوسطة نجاحات لافته حينما حاولت تعطيل عقود العمل الجماعية المبرمة مع النقابات عبر تفضيلها العقود الفردية مع العمال.

إن هذه المؤشرات تؤسس إلى أن النقابات العمالية باتت مهددة بفقدان وظيفتها التضامنية وتضائل مقدرتها على تحصيل الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة.

ب:-إن التغيرات الحاصلة في بلدان المركز الرأسمالي تقابلها تغيرات كارثية في البلدان الوطنية وذلك بسبب الليبرالية الجديدة التي اعتمدتها كثرة من البلدان في تنميتها الاقتصادية والتي أفضت إلى جملة من النتائج السلبية بتقدمها: -

-. تقليص الوظائف الخدمية/ الإنتاجية للدولة الوطنية وما نتج عن ذلك من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

— تسريب وظائف الدولة التشريعية بشأن العمال إلى الشركات الأجنبية التي باتت تتحكم في سوق العمالة والتوظيف.

- تشابك الصراع الوطني مع الصراع الدولي وذلك بسبب مشاركة الشركات الاحتكارية ومصالح الدول الكبرى في الصراعات الوطنية.

-. تفتيت الوعي الطبقي وتحويله إلى كانتونات طائفية/ عشائرية بسبب ضعف الدولة واشتداد التداخلات الخارجية.

على أساس تلك الملاحظات نواجه بالسؤال التالي: هل فقدت النزاعات الطبقية قدرتها على حسم مسار التطور الاقتصادي؟ وإذا كان الجواب بنعم هل كفت النزاعات الطبقية على أن تكون محركاً للتطورات الاجتماعية؟ .

لغرض التقرب من الإشكالية الفكرية المثارة لابد من وضعها في إطار تغيرات العلاقات الدولية والتي سنتناولها في الموضوعات التالية.

ثالثا:-النزاعات الاجتماعية وآفاق تطورها.

شهدت العلاقات الدولية تغيرات جذرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية حيث أنتج هذا الانهيار التاريخي كثرة من التداعيات على صعيد العلاقات الدولية يمكن حصرها المجالات التالية: -

- تداعي مبدأ السيادة الوطنية الذي تجلى في تسريب الوظائف التشريعية والاقتصادية والسياسية إلى المراكز الدولية. حيث أصبحت كثرة من البلدان بمثابة الحارس الوطني للاحتكارات الدولية.

- اعتماد القوة بأشكالها الاقتصادية، السياسية والعسكرية في فرض توجهات الليبرالية الجديدة التي تعتمدها المراكز الرأسمالية والاحتكارات الدولية.

- تحول مجلس الأمن إلى ما يشبه الحكومة العالمية المعبرة عن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى تحت مسميات (الشرعية الدولية) (والمجتمع الدولي).

إن التغيرات التي جرى التعرض لها تحلينا إلى أسئلة إشكالية كبرى منها: ما هو مصير أحزاب اليسار الاشتراكي؟ . وما هو دورها في الصراعات الاجتماعية؟. هل لازالت منظومتها الفكرية وبنيتها التنظيمية قادرة على بناء دولة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟ و هل أن وحدانية التمثيل الطبقي لهذه الأحزاب تشكل الكتلة التاريخية الناهضة بالدور القيادي للمجتمع الجديد؟ .

قبل التقرب من المصاعب الفكرية/ السياسية التي تواجه اليسار الاشتراكي دعونا نستعرض بكثافة واقع الحركة الاشتراكية العالمية والتي يمكن حصر فصائلها بثلاث تيارات أساسية: .

التيار الأول في الحركة الاشتراكية يمكن تسميته بالتيار الراديكالي الذي تتشكل منظومته الفكرية وأدواته الكفاحية من الإرث التاريخي للحركة الشيوعية معتمداً في بنيته التنظيمية على الروح الثورية الهادفة إلى استلام السلطة السياسية وبناء الدولة الاشتراكية بركائزها السوفيتية.

التيار الثاني تيار اليسار الديمقراطي المنفتح على التطورات الدولية والساعي إلى أغناء الفكر الماركسي النقدي بروح التغيرات الدولية. ورغم أهمية هذا التيار في الحياة السياسية المعاصرة إلا أنه لم يتمكن لحد اللحظة التاريخية المعاصرة من صياغة رؤى فكرية/ برنامجية قادرة على تفعيل ممارسته السياسية وتعظيم تأثيراته الاجتماعية.

التيار الثالث في الحركة الاشتراكية هو التيار (الاشتراكي الديمقراطي) الذي اندفع إلى تمثل شعارات العولمة البراقة لراس المال متخلياً بذلك عن كامل التجربة التاريخية للحركة الاشتراكية وفي هذا الإطار يلاحظ أن تأثيرات هذا التيار بدأت تنحسر بسبب النتائج الكارثية لنهوج الليبرالية الجديدة المتمثلة بتخريب الدول الوطنية وزيادة مصاعبها الاجتماعية.

خلاصة القول إن تفكك حركة اليسار الاشتراكي وغياب منظومتها الفكرية الناقدة لطبيعة المرحلة الجديدة من التوسع الرأسمالي تشكل أحد العوامل الكابحة أمام تطور الممارسة الكفاحية المناهضة لهجوم الليبرالية الجديدة.

انطلاقاً من الوقائع المشار إليها ولغرض دفع الحوار النقدي الهادف إلى أغناء حركة اليسار الاشتراكي اطمح إلى تسجيل بعض الرؤى زاعماً أنها قادرة على إثارة سجال فكري يسعى إلى وضع حركة اليسار الاشتراكي على طريق استعادة المبادرة السياسية والفعالية الاجتماعية.

إن تلك الرؤى والأفكار أجدها في المحددات التالية:-

١- بسبب سعة التهميش الاجتماعي الذي أنتجته الرأسمالية المعولمة لم تعد وحدانية التمثيل الطبقي للأحزاب الاشتراكية قادرة لوحدها على تحريك الكفاح المناهض للنهوج التخريبية للتوسع الرأسمالي، ومن هنا بات ضرورياً الانتقال إلى التمثيل الاجتماعي الواسع وما يعنيه ذلك من الدفاع عن مصالح جميع القوى المتضررة من نهج الإقصاء والإبعاد الرأسماليين.

٢- الانفتاح على كل التيارات الفكرية والقوى السياسية الناقدة لتجليات الليبرالية الجديدة السياسية منها، الفكرية والاقتصادية بهدف المساهمة في تكوين جبهة عالمية مطالبة بتوازن العلاقات الدولية ومناهضة لروح الهيمنة الإمبريالية.

إن الانفتاح بطوابقه الأممية/ الإقليمية/ العربية الهادف إلى بناء عالمنا على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية يشكل الرافعة الأساسية الضامنة لكسر نهج الانعزال المرتكز على تكتيك الهموم اليومية الكابحة لروح المبادرة التضامنية.

٣- إن بناء النهوج السياسية المبنية على الروح الناقدة لمسار التوسع الرأسمالي تشترط انتقال أحزاب اليسار الاشتراكي إلى بناء رؤية فكرية شاملة تتضمن الأهداف الأساسية المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان مع التوجهات المستقبلية ، الأمر الذي يشترط تنشيط المراكز البحثية المتصدية لروح الهيمنة والغزو والعدوان فضلاً عن إعادة بناء الأحزاب الاشتراكية على قواعد احترام الديمقراطية الداخلية والابتعاد عن روح الزعامة العشائرية في شغل المواقع القيادية.

إن الرؤى والأفكار المشار إليها تعني إعادة البناء انطلاقاً من التجديد الفكري المتزامن مع البناء التنظيمي المرتكز على قاعدة اجتماعية متعددة الطبقات والشرائح الاجتماعية المنغمرة في مكافحة التوجهات التخريبية لحركة رأس المال المعولم.

ختاماً لهذا العرض السريع والمكثف لابد من إيراد بعض الاستنتاجات الأساسية التي أجدها ضرورية لبناء رؤية واضحة إزاء مضامين النزاعات الاجتماعية المحتدمة والتي أراها في:-

الاستنتاج الأول:-لم تعد مقولة الصراع الطبقي بنتائجها السياسية ومآلها التاريخي التي اعتمدها الفكر الماركسي اللنيني حاسمة في تحديد مسار التطور الوطني، انطلاقاً من أن الطبقة العاملة ليس بمقدورها بناء علاقات الإنتاج الاشتراكية في حدودها الوطنية.وبهذا المعنى فان موضوعة انتصار طبقة ضد أخرى لم تعد واقعية من الناحية العلمية.

إن النقد الموضوعي المشار إليه يستند إلى مشاركة الخارج في الصراعات الوطنية بعد تحوله . الشريك الخارجي - إلى جزء من الداخل الوطني من خلال مؤسساته الاقتصادية ومصالحه الاستراتيجية.

الاستنتاج الثاني:-إن الصراع الطبقي المحتدم تتطور مضامينه بسبب تنوع القوى الاجتماعية المتضررة من الطور الجديد من العولمة الرأسمالية وبهذا المعنى فان الصراعات الطبقية تتحول إلى نزاعات اجتماعية متشابكة ذات مضامين وطنية وأممية. وبهذا المسار أكدت التجربة التاريخية المعاصرة أن قوى راس المال العالمية تقف إلى جانب حلفائها المحليين في الدول النامية. (٣)

الاستنتاج الثالث:-إن إقامة نظام العدالة الاجتماعية-عبر اقتصاد اشتراكي، تعاوني أو اقتصاد مختلط-سيكون نتيجة للصراعات التي تفرضها الجبهة العالمية المناهضة لوحشية الليبرالية الجديدة وكذلك نتاج النزاعات بين التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفضي بدورها إلى خلق عالم متعدد الأقطاب يستند إلى دمقرطة العلاقات الدولية ويغني مبدأ السيادة الوطنية بتوجهات جديدة.

خلاصة القول إن الصراع الطبقي في الظروف التاريخية المعاصرة ينتقل من صراع وطني محلي إلى صراع اجتماعي دولي بين الأغلبية المتضررة من النهج الرأسمالي وبين القلة الرأسمالية الماسكة بالثروة والسلطة والمتحالفة دولياً. (٤)

الهوامش

١- انظر رسالة ماركس إلى وبد مار ٥ آذار ١٨٥٢ مختارات لينين الجزء الثاني الصفحة ١٧١ دار التقدم.

٢- إن موضوعة نهاية التاريخ عبر عنها هيغل حينما رآها في اكتشاف الفكرة المطلقة التي وجدت تعبيرها في الدولة البروسية. أما ماركس فوجدها في الشيوعية بعد انتهاء الطبقات وصراعها على أساس نهاية الدولة وسيادة العدالة الاجتماعية. وبالمقابل عثر فوكوياما على نهاية التاريخ في سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي من خلال ترابط السوق الحرة مع الديمقراطية.

٣- تلعب الولايات المتحدة دوراً مشهوداً في الصراع الاجتماعي الدائر في لبنان من خلال وقوفها إلى جانب تدويل ألازمات الوطنية.

٤- أفضى اتساع أممية القوى المناهضة لسياسة التهميش والإقصاء والتداخلات العسكرية إلى محاولة المراكز البحثية الرأسمالية إلى وسم الصراع الاجتماعي الدائر بصراع الحضارات والثقافات كما سعى صامويل هنتنغون التدليل عليه في كتابه صراع الحضارات.

الشرق الاوسط.. الاصلاح أم الانهيار؟

عباس الياسري
محلل سياسي

ملفات مزمنة تعانيها دول المنطقة ولا يلوح في الافق وجود أدنى رغبة للعلاج رغم ان الحالة العراقية بعد التغير قد اشرت وفي ادوار مختلفة خللاً واضحاً في بنية العلاقات الاجتماعية الداخلية لكل بلد وكذلك العلاقات الاقليمية مع ضعف للروابط ومحاولات مقصودة لتغييب المشتركات، وهذا الخلل قد أصاب جميع المستويات (الشعبية، النخبوية، الرسمية)، وان كان المستوى الرسمي ما يزال محافظاً على وحدة منظومته الاستبدادية بجميع اطرها، وخير مثال على ذلك الحالة العراقية والموريتانية واليمنية، فقد وقف الجميع ضد التغيير الديمقراطي في العراق (ضد تغيير المنظومة وليس النظام لأنهم ساهموا في اسقاطه)بينما ساند الجميع الانقلاب العسكري في موريتانيا لا لشيء إلا لأنها حالة شبيهة بما جرت عليه العادة في الدول العربية مجنباً اياها اشكالية الشرعية التي تعانيها، وقبلها احتلال اليمن الجنوبي عام ١٩٩٤ وحرب الابادة التي تشن اليوم ضد اتباع الحوثي وهنالك حالات صمت مشابهة لما جرى في العراق قبل التغيير، هذه الحالة وغيرها لم تكن في يوم من الايام منفصلة عن مثيلاتها في هذه الدول سواء في العناوين الكبيرة او التفاصيل الصغيرة، بل ان شبهاً يكاد يكون متجانساً يؤطر الاحداث في المنطقة يصل حد الاستنساخ وعلى مدى قرن من الزمان وان كان هذا النسق يؤشر حالة من اللاتوازن تصل حد التزييف تجاه ما يجري في العراق رغم تشابه المعطيات، ولكن الحالة العراقية تخضع للتكبير مئات المرات وفي حالات متشابهة اخرى يصيب العمى بكل انواعه العين العربية، كأنهم يرون القشة في عين اخيهم ولا يرون الخشبة في أعينهم، وهذا يجعل الشك يزداد حول وجود ذاكرة عربية موحدة تجمع ميراث وتاريخ هذه الامة وتسرب الشك الى الذاكرة الوطنية (القطرية حسب توصيف البعض) والتي بدأت كأنها ذاكرة غير سوية تعاني التشوهات بعد ان اسقط منها فصول مهمة تتعلق بالمكونات الاخرى ومنجزها الوطني وجرت محاولات حثيثة لسد الفراغ بفصول مزورة مع الاسف تلقفتها الذائقة العربية بنهم واستخدمتها بكل صلف لالغاء الآخر وتسقيطه بالتخوين مرة والتكفير اخرى، وهذا ما جعل المنطقة بؤرة للتطرف بكل اشكاله ومصنع لتفريخ الانتحاريين،هذه الحالة ليست وليدة دخول القوات الاجنبية وما تلاها من احداث في العراق وفي المنطقة كما يحاول البعض ان يروج لذلك ولكن لا يستطيع احد انكار ما احدثه زلزال العراق في المنطقة وكيف ازاح الغبار عن ملفات قديمة قدم الدولة العربية الحديثة وكشف هشاشة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول وانها قابلة للانهيار في اي لحظة ومن دون مقدمات وليس بالضرورة ان يكون هذا الانهيار بمعناه السلبي ولكنه انهيار لمنظومة الاستبداد وما صاحبها من اخطاء منذ لحظة التأسيس وتحاشياً لانهيار يثير الفوضى في منطقة لا تحتمل الكثير من الحروب والفترات الانتقالية فلا بد من الاسراع بالاصلاحات وعدم رفضها لا لشئ الا لان (شيطان الاصلاح الاكبر) قد طالب بها فهذا لم يعد مبرراً لجعل الشعوب تعيش قرناً آخر في حالة تأهب واندار (جيم) بانتظار عدو وهمي، وما يؤسف له ان الانظمة ما زالت لا تولي هذا الموضوع اي أهمية وبقيت تستخدم نفس الاساليب الوراثية في المعالجة، الابادة الجماعية، الاعتقال، التهجير، اسقاط الجنسية، مصادرة الاموال، تمييز عنصري وطائفي، حرمان، عقوبات جماعية، والقائمة تطول، هذا بالمقابل دفع المكونات الاخرى (الأقليات) ان تتحسس الخطر الذي يتهدد وجودها وحقوقها ومصالحها وايضاً خوفها على كياناتها الاجتماعية وتراثها الحضاري وكاسلوب وقائي غرائزي انتظمت في تجمعات سياسية وثقافية واقتصادية ذات لون واحد، ودفع اصحاب الفكر والسياسية ادمان العمل السري تحت الارض والذي سرعان ما فرخ عن اجنحة عسكرية تتولى عملية حفظ النوع والدفاع عن الحقوق المسلوبة واخرى مجموعات (جهادية) متشددة ناقمة على كل شيء مكفرة للجميع وكانت النتيجة العشرات من الحروب الاهلية والمواجهات الدموية كانت الخسائر فيها اضعاف ما قُدم من أجل قضية العرب المركزية فلسطين والاراضي المحتلة الاخرى، غير الخسائر التي اصابت جميع مرافق الحياة الاخرى، كذلك فشلت نظرية تصدير الازمات وإلهاء الشعوب، صدام في حربه مع ايران والكويت، سورية واحتلالها لبنان، اليمن واحتلاله اليمن الجنوبي، هذه الاوضاع جعلت المنطقة في حالة استنزاف مستمر لمواردها البشرية والاقتصادية.

وكل المعالجات القسرية والدموية لم تمنع الاخرين من الاستمرار بالمطالبة بالاصلاحات والتغيير وإعادة الحقوق المغصوبة، فما زال الكرد رغم كل حروب الابادة والتهجير والتهميش يقاتلون بكل شراسة من أجل حقوقهم وفي جميع أماكن تواجدهم ولم تمنعهم حملات القتل المستمرة في العراق مثلاً منذ قيام الدولة والتي بلغت ذروتها في حرب عام ١٩٧٥ تلك الحرب المنسية، وعمليات الانفال سيئة الصيت وهذا ما يجري في جميع دول المنطقة، ففي سورية نفس المعاناة وافضعها ما جرى في الاحصاء الاستثنائي الذي أُجري عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة ذات الاغلبية الكردية بناءاً على المرسوم التشريعي رقم (٩٣) والذي تم بموجبه تجريد اكثر من مائة الف مواطن من هذه المحافظة وحدها من الجنسية السورية وتمت مصادرة اراضيهم وتعريب مناطقهم، والمجال لا يسع لذكر جميع الامثلة المتعلقة بما تعانيه المكونات ونيجة لما سبق تولدت حالات احباط وقلق للمواطن في هذه الدول بعد ان اصبح موضوع المواطنة والهوية رهن القرارات السياسية..

فسحب الجنسية لم يشمل الكرد والتركمان كآخر قومي وليس الشيعة وحدهم كآخر مذهبي تعرض لاسقاط الجنسية في السعودية والعراق والبحرين وانما حتى المشابه القومي والمذهبي ففي قطر والتي يبلغ عدد سكانها خوالي (١٥٠) الف نسمة صدر قرار من الحكومة في تشرين الاول من عام ٢٠٠٤ يقضي بسحب الجنسية عن أكثر من خمسة آلاف مواطن قطري ينتمي أغلبهم لفرع الغفران من قبيلة آل مرة وتم تجريدهم من كل شيء ورميهم خلف الحدود، والقتل ايضاً شمل الجميع